لتحسين عملية استعراض الممارسات التجارية

تعديل تاريخي لآلية استعراض سياسات الدول الأعضاء في «منظمة التجارة»

اتفاق تاريخي لاعضاء منظمة التجارة

وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على إجراء إصلاحات بارزة في آلية استعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء، لتحسين عملية استعراض السياسات والممارسات التجارية للأعضاء ورصد البيئة التجارية العالمية.

وهذا القرار التوافقي يعد الأول منذ إنشاء الاستعراض عام 1989، وتم وصفه بأنه برهان جديد على استمرار نجاح الأعضاء في تعزيز أعمال هذا الكيان التجاري العالمي الضخم.

واعتبرت الأمانة العامة لمنظمة التجارة أن تعديل دورات استعراض السياسات التجارية للأعضاء أحد الإصلاحات المهمة التي ستكفل استمرار فعالية الاستعراض وسط العدد المتزايد لأعضاء المنظمة الذي بلغ الآن 164.

وسيتم تغيير دورة الاستعراض الحالية، التي تخضع لها دول المنظمة كل سنتين أو أربع أو ست سنوات تبعاً لحجم اقتصادها، إلى وتيرة كل ثلاث أو خمس أو سبع سنوات على التوالي، بمعنى استعراض السياسات التجارية لأكبر الاقتصادات بتردد زمني أقصر من الاقتصادات النامية والأقل نمواً. وسيتم تطبيق الترتيب الجديد على مراحل ابتداء من 2019.

وشدد السفير، خوان كارلوس كونزاليس (كولومبيا) رئيس هيئة استعراض السياسات التجارية على أهمية هذه النتيجة لجميع الأعضاء، مضيفا "إننا تمكّنا من النجاح في اتخاذ قرار مهم بتوافق الآراء بطريقة واسعة، وتشاركية، وفترة زمنية قصيرة إلى حد ما".

وأكد أن هذا يشهد على قدرة منظمة التجارة على تحقيق نتائج إيجابية لتعزيز عملها العادي.

وتم التوصل إلى موافقة الأعضاء على التعديل بعد سلسلة من المشاورات والاجتماعات المكثفة التي أعقبت بدء التقييم السادس لآلية مراجعات السياسات التجارية في 20 (يونيو) 2016 تحت رئاسة اللجنة السابقة (هونج كونج، الصين).

وهذا هو التعديل الثاني لاتفاقية منظمة التجارة العالمية عقب تعديل وحيد تناول الملكية الفكرية، تم تنفيذه في (يناير) 2017. وهو أيضاً أول تعديل على الإطلاق لآلية مراجعة السياسات التجارية التي أنشئت في 1989 في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (جات). وتشمل الآلية المشتركة استعراضات دورية منتظمة للسياسات التجارية التي يتبعها أعضاء المنظمة، ورصد التطورات في البيئة التجارية الدولية.

وعلاوة على تعديل استعراض السياسات التجارية، اتفق الأعضاء أيضاً على تنقيح الجدول الزمني لعملية طرح الأسئلة والإجابة عنها، كيّ يتسنى للأعضاء الخاضعين للاستعراض الذين يختارون تقديم إجابات خطية مبكّرة عن أسئلة الأعضاء الآخرين، أسبوع إضافي آخر لإعداد الأجوبة.

وأحاطت أمانة المنظمة الأعضاء بالجهود التي تبذلها لوضع نظام إلكتروني جديد لتحسين إدارة عملية طرح الأسئلة والإجابة عنها.

المعنويات الاقتصادية لمنطقة اليورو ترتفع لثالث شهر على التوالي

ارتفاع معنويات منطقة اليورو

أظهرت بيانات نشرتها المفوضية الاوروبية أن المعنويات الاقتصادية في منطقة اليورو سجلت ارتفاعا طفيفا للشهر الثالث على التوالي في يوليو تموز لتصل إلى أعلى مستوى في عشر سنوات في حين كانت التوقعات تشير إلى تراجع عن مستويات يونيو حزيران. وزاد مؤشر المعنويات في المنطقة التي تضم 19 دولة إلى 111.2 في يوليو تموز من 111.1 في يونيو حزيران و109.2 في مايو أيار بدعم من المزيد من التفاؤل في قطاع الخدمات. وكان 29 خبيرا اقتصاديا استطلعت رويترز آراءهم قد توقعوا أن المؤشر سيتراجع إلى 110.8 بعد قفزة في يونيو حزيران رفعته إلى أعلى مستوى في حوالي عشر سنوات. ويؤكد الرقم التعافي القوي لمنطقة اليورو إذ من المتوقع أن ينمو الإنتاج نصف نقطة مئوية إضافية في الربع الثاني بعد نمو قوي الأشهر الثلاثة الأولى من العام. وستنشر التقديرات الأولية للإنتاج يوم الثلاثاء. وعلى الرغم من الارتفاع غير المتوقع في مؤشر المعنويات، هبط مؤشر المفوضية الأوروبية لثقة الشركات إلى 1.05 في يوليو تموز من قراءة معدلة بالزيادة بلغت 1.16 في يونيو حزيران هي الأعلى منذ أبريل نيسان 2011. وكان خبراء اقتصاد استطلعت رويترز آراءهم قد توقعوا تراجعا أكثر تواضعا إلى 1.12 في يوليو تموز. وقاد معظم الارتفاع في مؤشر المعنويات الاقتصادية بشكل عام المزيد من التفاؤل في قطاع الخدمات وهو الأكبر في اقتصاد منطقة اليورو، والذي ارتفع إلى 14.1 نقطة في يوليو تموز من 13.3 في يونيو حزيران بينما بقي مؤشر قطاع الصناعات التحويلية عند 4.5 نقطة وهو معدل يزيد بكثير عن المتوسط الطويل الأجل البالغ 6.4- . وسجلت المعنويات بين المستهلكين 1.7- نقطة في يوليو تموز، وهو مستوى يزيد بكثير أيضا عن المتوسط الطويل الأجل لكنه لا يمثل تغيرا يذكر عن مستوى يونيو حزيران. وتراجعت توقعات تضخم أسعار المستهلكين في الاثني عشر شهرا القادمة إلى 11.7 في يوليو تموز من 13.0 في يونيو حزيران بينما ارتفعت توقعات أسعار البيع بين شركات الصناعات التحويلية إلى 7.5 من 7.1 في يونيو حزيران.

النفط يتجه لتسجيل أكبر زيادة أسبوعية العام الحالي .. 52.5 دولار للبرميل

في الوقت الذي انخفض فيه فائض المخزون النفطي العالمي بنحو 90 مليون برميل، توقع عصام المرزوق وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي، أن يرتفع الطلب على النفط بنحو مليوني برميل يوميا في النصف الثاني مقارنة بالنصف الأول.

وأضاف المرزوق، أن نسبة الالتزام الإجمالية للدول المشاركة باتفاق خفض الإنتاج بين دول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" ومن خارجها بلغت نحو 98 في المائة في يونيو الماضي.

وذكر وفقا لوكالة الأنباء الكويتية "كونا"، أنه تم خلال الاجتماع الوزاري الرابع للجنة مراقبة تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج الذي عقد بمدينة سان بطرسبيرغ الروسية خلال الفترة من 23 إلى 25 الجاري برئاسة الكويت وبحضور أعضاء اللجنة الذين يمثلون روسيا وفنزويلا والجزائر وعمان، إضافة إلى السعودية بصفتها رئيس المؤتمر الحالي لـ"أوبك" مراجعة بيانات إنتاج يونيو الماضي ونسب التزام الدول الـ24 المشاركة في الاتفاق.

وأشار الى أن نسب التزام الدول بالاتفاق تعد مؤشرا "إيجابيا للغاية"، موضحا أن نسبة التزام دولة الكويت خلال الفترة من يناير إلى يونيو الماضيين بلغت 99 في المائة.

وقال إن اللجنة شددت على الدول التي كان التزامها منخفضا بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة الالتزام والمساهمة بشكل أكثر فعالية مع بقية الدول المشاركة بالاتفاق.

وأوضح أنه تم توجيه اللجنة الفنية المشتركة لعقد اجتماعات بشكل عاجل مع ممثلي بعض الدول لبحث سبل التعاون للحث على مزيد من الالتزام خلال الفترة المتبقية من الاتفاق الذي ينتهي في مارس 2018.

وبين المرزوق أن اللجنة أوصت بضرورة إبقاء خيار التمديد إلى ما بعد مارس 2018 مفتوحا إذا ما لزم الأمر، موضحا أن اللجنة أوصت كذلك بضرورة التشديد على أهمية رفع نسب الالتزام لجميع الدول ولاسيما مع وجود بوادر إيجابية ظهرت في أسواق النفط أخيرا؛ إذ انخفض الفائض في المخزون النفطي العالمي بنحو 90 مليون برميل.

وأشار إلى أن مخزون النفط الخام انخفض بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسابيع الماضية وبداية موسم الصيف الذي يشهد زيادة موسمية في الطلب على النفط، معربا عن تفاؤله بهذا الاتفاق الذي يسير في الاتجاه الصحيح، والذي يحتاج أيضا إلى مزيد من الوقت والالتزام لتحقيق أهدافه، وهي إعادة التوازن إلى الأسواق.

النفط يواصل الارتفاع

وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات الخام في الولايات المتحدة سجلت انخفاضا حادا بواقع 7.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 21 (يونيو) الماضي، بفعل قوة نشاط التكرير وزيادة الصادرات.

ووجدت أسعار النفط دعما في اتفاق جديد بين "أوبك" وبعض المنتجين خارجها على كبح الإنتاج النيجيري وتشجيع بعض الأعضاء على الامتثال لتخفيضات الإنتاج التي تعهدوا بها.

ومنذ أن عقد كبار منتجي النفط في العالم اجتماعا في سان بطرسبرج يوم الإثنين الماضي، ارتفعت أسعار الخام نحو 6 في المائة بدعم من توقعات بتعميق التخفيضات.

وقالت السعودية، القائد الفعلي لـ"أوبك"، إنها تخطط لخفض صادرات الخام إلى 6.6 مليون برميل يوميا في آب (أغسطس) بما يقل نحو مليون برميل يوميا عن مستواها قبل عام.

العملات الرقمية.. مظلة جديدة للصفقات المشبوهة وغسل الأموال عالميا

باتت العملات الافتراضية ملاذا لأصحاب الأعمال المشبوهة ومرتكبي الجرائم الإلكترونية وتجار المخدرات وقضايا الفساد، بعد أن أظهرت عمليات القرصنة الإلكترونية التي حدثت أخيرا عبر فيروس الفدية إصرار مرتكبي هذه الجرائم على تحويل الأموال بالعملات الافتراضية.

وأرجع محللون سبب لجوء مرتكبي الجرائم الإلكترونية وحتى مبيضي الأموال لهذه العملات، إلى صعوبة تتبعها وغياب المركزية لها وانتشارها الواسع، إضافة إلى ميزة جديدة أضيفت لها وهي قبولها كعملة دفع لدى أكبر المتاجر الإلكترونية.

واللافت أن متاجر وشركات كبرى بينها مايكروسوفت قبلت التعامل بالعملة الرقمية وسهلت للعملاء الشراء عبر أرصدتهم من عملة "البتكوين" رغم أن كثيرا من الدول لا تزال تحظر تعاملاتها.

ويؤكد المحلون أن بعض المنظمات الإجرامية ابتكرت طريقة المقايضة بالدولار وهي تعتمد على استبدال أرصدة الأموال الرقمية التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة عبر الاختراقات الإلكترونية أو الاحتيال بدولارات من أشخاص يرغبون في المضاربة بعملة "البتكوين".

وهنا، قال لـ"الاقتصادية" علي العمراني؛ رئيس قسم التكنولوجيا والتطوير في أحد المصارف السعودية، إن العملات الرقمية وعلى رأسها "البتكوين" أصبحت ملجأ لغسل الأموال مجهولة المصدر من قبل منظمات تسعى لإخفاء مكاسب جرائمها عبر عملة غير خاضعة للرقابة الأمنية، كما أن استخدامها في التحويلات المالية من قبل المتعاملين يشبه التهرب الضريبي الذي يعد جريمة في قانون عدة دول، إضافة إلى التملص من الالتزامات المالية تجاه الدولة.

وأوضح، أن عملة "البتكوين" بصيغتها الحالية تجعل منها عملة غير صالحة للاستخدام أو الاعتماد بسبب فقدانها المركزية والتتبع، موضحا أن غياب وسائل المحافظة على سعر العملة يفقدها جوهر العملة الرسمية ولأنها غير مستقرة وغياب الإدارة المركزية لها يجعل منها غاية في الخطورة، وهي لا تدعو للتفاؤل كونها أداة مضاربة بسبب غياب التحكم عليها. من جهته، أوضح لـ"الاقتصادية" محمد الشميمري؛ المحلل المالي والمختص في تداول العملات الرقمية، أن المشاكل والمخاوف التي تدور حول العملات الافتراضية تكمن في عدم قدرة الجهات التنظيمية الوصول إلى حزمة من الإجراءات الضابطة لعملها وغياب التشريعات المنظمة لها، ما يؤدي إلى صعوبة تتبعها، الذي بدوره جعل من العملات الرقمية بيئة جاذبة وملجأ للمجرمين والباحثين عن الثراء بطرق غير شرعية. وأضاف، أنه وفي ظل اعتراف بعض الدول الكبرى كسويسرا والصين وأمريكا بالعملة الرقمية، دأبت الجهات المختصة في تلك الدول في العمل على اكتشاف العمليات التي تتم عبر الشبكة في محاولة لحصر الأطراف القائمين على تلك العمليات، وبالتالي القدرة على الحد من عمليات الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الأعمال المشبوهة، مضيفا أنه بالفعل تمت إقامة عدة قضايا في المحاكم الأمريكية ومحاكمة متورطين ثبت تورطهم في أعمال مشبوهة باستخدام العملة الرقمية.

سويسرا تصدر للعالم ساعات بـ 10 مليارات دولار في 6 أشهر

ارتفاع صادرات الساعات السويسرية

سجلت صادرات الساعات السويسرية ارتفاعا في (يونيو) الماضي، حيث بلغت نحو 1.8 مليار دولار، وأظهرت استقرارا خلال الأشهر الستة الأولى، بعد أن وصلت نحو عشرة مليارات دولار.

وعزى قطاع الساعات هذا الأداء إلى النمو القوي في المبيعات في دول الخليج، وتركيا، وكوريا، والصين، وبريطانيا. ومع ذلك، لا تزال الحالة هشة، والتوقعات لـ 2017 تبقى "معتمة مع تفاؤل حذر"، أما المستقبل "فلا يوجد شيء يوحي بإمكانية أن يكون جميلا"، حسب تعليق اتحاد صناعة الساعات.

وإذا لم تظهر صادرات الساعات السويسرية الحيوية نفسها في كل مكان، فإنها على الصعيد العالمي في اتجاه مستقر "يعني نهاية الانخفاض". ولم يكن من المتوقع تحقيق هذا الاستقرار حتى نهاية العام، وفقا لما ذكره اتحاد صناعة الساعات أمس في بيان.

ففي (يونيو)، بلغت مبيعات الساعات في الخارج 1.73 مليار فرنك (1.8 مليار دولار)، بزيادة 5.3 في المائة بالقيمة الاسمية و7.1 في المائة على المستوى الحقيقي.

لكن عند حساب المبيعات خلال الأشهر الستة الأولى من السنة، تكون صادرات "حارسة الوقت" قد زادت بنسبة 0.1 في المائة مقارنة بعام 2016 لتقف عند 9.5 مليار فرنك (عشرة مليارات دولار)، ما يعني أن صادرات الساعات السويسرية لا تزال ضمن الأرقام الحمراء. وفي الربع الثاني كانت الزيادة في حدود 3 في المائة، وهو ما يكشف أن الربع الأول كان سلبيا جدا.

وخلال الأشهر الستة الأولى، كان نمو المبيعات مدفوعا بالساعات الآلية ارتفعت 2.0 في المائة بينما فقدت ساعات البطاريات نسبة انخفاض 4.5 في المائة من حيث القيمة. وفي المجموع، بيعت 11.6 مليون ساعة، وهو رقم يمثل هو الآخر انخفاضًا بنسبة 3.3 في المائة.

وعند النظر إلى صادرات الساعات من ناحية الفئة، يؤكد الاتحاد أن الساعات التي تقل عن 200 فرنك سويسري أو ما يعادل 211 دولارا (سعر التصدير) شهدت انخفاضا في إيراداتها بنسبة 11.2 في المائة مقارنة بعام 2016. كما انخفض عدد القطع بنسبة 5.6 في المائة، ما كان له الأثر القوي على المجموع العام.

وارتفعت صادرات الساعات التي تقع قيمتها في نطاق 200 – 500 فرنك (210 ـ 526 دولارا) بنسبة 3.0 في المائة في حين سجلت الساعات التي تزيد على 500 فرنك زيادة في معدل مبيعاتها في اتجاه التصدير بنسبة 1.3 في المائة. وفي الفترة من (يناير) إلى (يونيو)، ارتفعت الصادرات إلى هونج كونج التي تمثل السوق الأولى لصناعه الساعات السويسرية بنسبة 4.6 في المائة، لتجعل هذه السوق مستقرة. وهذه الزيادة الهامشية الطفيفة دفعت قطاع الساعات للقول، "في الوقت الراهن، لا يوجد شيء يوحي أن المستقبل سيكون جميلا".

مقترح بإنشاء بنك سعودي - سوداني لتسهيل تعاملات المستثمرين المالية

اقترحت الدورة السادسة للجنة السعودية – السودانية المشتركة، التي اختتمت اجتماعاتها في جدة ، إنشاء بنك سعودي – سوداني مشترك أو فتح فرع لأحد المصارف السعودية الكبيرة في السودان، وذلك لمساعدة الشركات السعودية والدولية للتوسع في أنشطتها وتمكينها من تمويل استثماراتها في السودان.

وأكدت اللجنة، أن الإعمال والتبادلات التجارية تعتمد في الأساس على سلامة التحويلات المصرفية والاعتمادات المصرفية، وتسهيل التعاملات المالية والمصرفية. وتضمنت توصيات اللجنة التي حصلت "الاقتصادية" على نسخة منها، على تطوير الأعمال اللوجستية التي من شأنها أن تساعد وتشجع على حركة الاستيراد والتصدير بين البلدين، وضمان كفاءة عمليات الشحن البحري والاتفاق بين البلدين لتنظيم وتسهيل دخول الناقلات البرية والترانزيت، وإيجاد اتفاقية إعفاءات خاصة بالرسوم الحكومية والجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية والغذائية. وذلك إضافة إلى تيسير الإجراءات الفنية والصحية أمام انسياب صادرات المواشي واللحوم المذبوحة من السودان إلى السعودية التي يمكن أن تشكل عائقا أمام حركة التجارة، فضلا عن ضرورة التنسيق بين الهيئات الفنية والمعنية بالفحص وإصدار الرخص مثل إدارة المحاجر البيطرية في كلا البلدين.

فيما وافقت على تشكيل لجنة فنية تنسيقية مشتركة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والغابات وتسمية أعضائها خلال شهر من توقيع محضر الاجتماع ووضع جدول زمني لعقد اجتماعاتها على أن تجتمع كل ستة أشهر. وستعني اللجنة المشتركة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية بسبع مهام، تتصدرها اعتماد الخطة المرسلة من الجانب السوداني التي تختص بالتدريب وتبادل الخبرات وإنشاء المشاريع المشتركة في مجال الزراعة، وبحث إمكانية إقامة مشاريع استثمارية وشراكات في مجال الثروة السمكية في المياه السودانية، وتفعيل الاتفاقية الإطارية للتعاون في مجال الزراعة والثروة والسمكية في المياه السودانية.

البنك المركزي الروسي يعلن إفلاس أحد أكبر المصارف

البنك المركزي الروسي

أغلق البنك المركزي الروسي المؤسسة المالية "يوغرا" المتهمة بأنشطة إحتيالية وبإخفاء حقيقة حساباتها، لتصبح إحدى أكبر ضحايا الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطات لإصلاح القطاع المالي. وأعلن البنك في بيان سحب ترخيص "يوغرا" الذي يحلّ في المرتبة 29 من أصل 600 مصرف روسي بناء على حجم الموجودات. وقد تاسس المصرف عام 1990 ويحظى بحضور لافت في منطقة الأورال وسيبيريا الغربية. وينضمّ "يوغرا" إلى 300 مصرف اعلن عن إفلاسهم منذ تولي الفيرا نابيولينا رئاسة البنك المركزي عام 2013، وتسريعها عملية التخلص من مئات المؤسسات الموروثة منذ الاقتداء بإقتصاد السوق قبل 25 عاما. ونادرا ما تأخذ السلطات هذا النوع من الإجراءات بحق مصرف بهذا الحجم بسبب التكاليف الضخمة المرتبطة بتسديد ودائع العملاء من جهة، وبسبب الخسائر المالية التي قد تترتب على شركات من الزبائن من جهة أخرى، والتي لا تضمن ودائعها. وأشار البنك المركزي الذي وضع "يوغرا" تحت إشرافه منذ مطلع تموز / يوليو الحالي، الى أن إنقاذ هذا المصرف اجراء "غير مناسب" نظرا لحجم مشاكله خصوصا أنه لا يشكل أي "أهمية بنيوية". وشرحت هيئة الضوابط أن "من أبرز مشاكل المصرف أنه يقدم، بفضل ودائع المواطنين، قروضا لمستفيدين مرتبطين بأصحاب المصرف"، مضيفا انه يقوم ب"معاملات مشبوهة" ويتلاعب بميزانيته العامة لإخفاء هشاشة وضعه المالي الناجم عن عملياته. وأفادت وسائل إعلام روسية أن المصرف كان يتحكم فيه غالبا رجل الأعمال أليكسي خوتين. وأكد المدير السابق للمصرف ديميتري شيليابيف لوكالة ريا نوفوستي أنه كان ينوي "الدفاع عن يورغا وعن سمعته بكل الوسائل المتاحة"، متهما السلطات بالتسبب بتفاقم حالة المؤسسة المالية نتيجة الإجراءات المتخذة بحقها منذ وضعها تحت إشراف البنك المركزي.

تحذير صيني لواشنطن من العقوبات على روسيا: «سنتصدى بحزم»

انتقدت بكين الجمعة العقوبات "الأحادية" التي أقرها الكونجرس الأمريكي ضد روسيا، مؤكدة أن الصين ستتصدى "بحزم" لأي إجراء يسيء إلى مصالحها.

وأقر مجلس الشيوخ الأمريكي مجموعة جديدة من العقوبات ضد روسيا على خلفية اتهامها بالتدخل في الانتخابات الرئاسة الأمريكية ويعود الآن إلى الرئيس دونالد ترمب إما أن يدعم هذا الموقف المتشدد حيال موسكو وإما يعارضه، وفقا لـ"الفرنسية".

كما يفرض القرار الذي نددت به موسكو وانتقدته أيضا بروكسل خشية أن ينعكس على شركات أوروبية، عقوبات على كوريا الشمالية.

وقال متحدث باسم الخارجية الصينية لو كانج "أخذنا علما بأن روسيا، وكذلك دول أوروبية ردت بحدة، من جهتها، لطالما أكدت الصين أن الخلافات بين الدول ينبغي حلها بالتفاوض".

وتابع خلال مؤتمر صحافي روتيني "إننا لا نوافق على إقرار عقوبات أحادية، والصين ستتصدى بحزم لأي إجراء يسيء إلى مصالحها".

وقد تنعكس العقوبات الأمريكية على شركات صينية تعمل في الدول المستهدفة، خصوصا كوريا الشمالية التي تعتبر بكين حليفها الاقتصادي والسياسي الأساسي.

من جانبها، أعلنت اليابان أمس، عن عقوبات على شركتين صينيتين تتهمهما بتبييض أموال كورية شمالية، ما يسمح لطوكيو بتشديد الضغط على بيونج يانج. وقال لو كانغ "إننا نعارض إقرار عقوبات أحادية من قبل أي دولة خارج إطار مجلس الأمن".

وتابع "إن اليابان تضر بنفسها، فإن طبقت (هذه العقوبات)، سيثير ذلك عقبات سياسية كبرى بين طوكيو وبكين وستكون اليابان مسؤولة عن العواقب".

إلى ذلك، حذر زيجمار جابريل وزير الخارجية الألماني واشنطن من اتخاذ مواقف منفردة في ظل دوامة العقوبات بين روسيا والولايات المتحدة، بحسب "الألمانية". وقال جابريل أمس، في برلين: "عرضنا لتنسيق وثيق ومفعم بالثقة لسياستنا تجاه روسيا لا يزال قائما، ولن نكل عن الترويج لتصرف مشترك".

وأكد جابريل أنه لا يمكن تحت أية حال قبول أن يترتب على تطبيق العقوبات الأمريكية ضد روسيا آثارا متجاوزة للحدود الإقليمية ضد شركات أوروبية، موضحا أن سياسة العقوبات ليست وسيلة مناسبة أو معقولة لدعم مصالح التصدير القومية وقطاع الطاقة المحلي.